

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/4
26 September 2017
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)



اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية وتمويل التنمية
الدورة الحادية عشرة (تحرير التجارة الخارجية)
بيروت، 27-28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

التجارة وأهداف التنمية المستدامة

موجز

التجارة محرك للنمو الاقتصادي والتنمية، فهي تسهم في خلق فرص العمل، والحد من الفقر، والقضاء على الجوع وعدم المساواة، وتمكين المرأة، وتعميم المساواة بين الجنسين، وتحسين فرص حصول الجميع على الخدمات التعليمية والصحية الملائمة. وبالتالي، يمكن أن تشكل التجارة أداة رئيسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويحدد هذا التقرير العلاقة بين التجارة والعديد من أهداف التنمية المستدامة، ويعرض نتائج استبيان عن تحرير التجارة والتنمية المستدامة ووجه إلى مسؤولين تجاريين، ويقدم توصيات للبلدان العربية عن سبل تعزيز دور التجارة في تحسين التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وممثلو الدول الأعضاء مدعوون إلى النظر في هذا التقرير لإبداء الرأي وتقديم المقترحات.

-2-

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
3	5-1 مقدمة
		<u>الفصل</u>
3	25-6 أولاً- التجارة وأهداف التنمية المستدامة: تحليل نظري
3	8-7 ألف- القضاء على الفقر (الهدف 1)
4	9 باء- القضاء على الجوع (الهدف 2)
4	11-10 جيم- الصحة الجيدة والرفاه (الهدف 3)
4	12 دال- التعليم الجيد (الهدف 4)
5	14-13 هاء- المساواة بين الجنسين (الهدف 5)
5	15 واو- المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف 6)
5	17-16 زاي- الطاقة النظيفة بأسعار معقولة (الهدف 7)
5	18 حاء- العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8)
6	19 طاء- الصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف 9)
6	22-20 ياء- الحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10)
6	23 كاف- المدن والمجتمعات المستدامة (الهدف 11)
7	25-24 لام- الإجراءات المتعلقة بالمناخ (الهدف 13)
7	45-26 ثانياً- التجارة وأهداف التنمية المستدامة: استبيان الآراء
7	30-27 ألف- الأداء التجاري
8	41-31 باء- التجارة كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
9	45-42 جيم- تحديات التجارة
10	49-46 ثالثاً- الخلاصة

مقدمة

1- التجارة بالسلع والخدمات محرك هام للتنمية والنمو. وتؤكد على أهميتها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وما تتضمنه من أهداف التنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا) وبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020.

2- والخدمات دور رئيسي في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والمالية والتجارة والأعمال، وفي توفير البنية التحتية، والرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات البيئية. وتشكل الخدمات ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في حين لا تتجاوز خمس التجارة الدولية. ولذلك فالإمكانات كبيرة لتعزيز نمو التجارة بالخدمات في العصر الرقمي، إذ لم تعد المسافة بين المنتج والمستهلك تقيد تقديم الخدمات.

3- وأدى تطوير سلاسل القيمة العالمية وتجزئة عمليات الإنتاج إلى زيادة دور البلدان النامية في تصنيع السلع، وبدرجة أقل في توفير الخدمات. وأتاحت سلاسل القيمة العالمية للبلدان إمكانية الوصول إلى أسواق تصدير محددة، من خلال إنتاج قطع ومكونات لمنتجات تصنعها البلدان المتقدمة. وقد أسهم ذلك في خلق فرص عمل وتشجيع نقل التكنولوجيا، وتراكم الخبرات الفنية، ما يفضي بدوره إلى زيادة النمو والتنمية.

4- ويمكن أن يكون للتجارة آثار إيجابية على المجتمع ولكن يصعب تحديدها كمياً. فهي تسهل التنقل، فتساعد الباحثين عن عمل من ذكور وإناث على توسيع آفاقهم، وتسهم في زيادة المساواة في الأجر بين الجنسين. وبوصول التجارة إلى المناطق النائية، يمكن تحسين فرص حصول السكان على الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية.

5- لكن استخدام التجارة بالسلع كما بالخدمات، لتحسين التنمية يشكل تحدياً لواضعي السياسات. وتستعرض هذه الوثيقة العلاقة بين التجارة وأهداف التنمية المستدامة، وتحلل نتائج استبيان وجهته الإسكوا إلى مسؤولين تجاريين في المنطقة العربية حول تصورهم لدور التجارة في تحقيق هذه الأهداف. كما تبحث في التحديات التي تواجهها التجارة الدولية المتعددة الأطراف وتقرن بين آثار التجارة الإيجابية والسلبية على التنمية المستدامة.

أولاً- التجارة وأهداف التنمية المستدامة: تحليل نظري

6- نظرياً، تعزز التجارة بين الشركات والبلدان القدرة التنافسية وتحفز المنتجين على زيادة الكفاءة، فتزيد من الإيرادات ومن فرص العمل. وفي تجارة الخدمات إمكانات هائلة للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للتجارة أن تحسن الأمن الغذائي والتغذية من خلال توفير الغذاء في المناطق النائية، وأن تساعد في الحد من انبعاثات غاز الاحتباس الحراري عن طريق تشجيع تبادل السلع والخدمات البيئية.

ألف- القضاء على الفقر (الهدف 1)

7- يرتبط توسيع نطاق التجارة وما ينتج عنه من نمو اقتصادي بالحد من الفقر. ولكن نظراً إلى طبيعة الفقر المتنوعة والمتعددة الأبعاد، ينبغي بناء القدرات في البلدان النامية لقياس الفقر وتحليله بدقة. فلا يمكن الاكتفاء بدلالات الناتج المحلي الإجمالي أو نمو الصادرات. ويستلزم الحد من الفقر مجموعة معقدة من السياسات العامة وعلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي من أجل ضمان عدم استثناء أحد.

-4-

8- وفي تحرير التجارة حوافز للابتكار والاستثمار، غير أنه يزيد من قابلية تضرر الاقتصاد من الصدمات الخارجية. ومن جهة أخرى، تؤكد بعض الأدلة أن تحرير التجارة يساعد الفقراء من خلال تخفيض أسعار الواردات من الأغذية الأساسية والأدوية والمنتجات الصحية، ومن خلال إبقاء أسعار الموردين المحليين تحت المراقبة. وكُتب الكثير عن الحواجز التجارية التي أعاقَت النمو الاقتصادي والحد من الفقر في تونس والصين والمغرب والهند قبل الإصلاحات التجارية، وكيف ارتفعت مستويات المعيشة بعد تحرير التجارة.

باء- القضاء على الجوع (الهدف 2)

9- تختلف الآراء عن أثر الحواجز التجارية والإعانات على الأمن الغذائي. فيرى البعض أن الدعم الكبير للزراعة في الاقتصادات المتقدمة يفرض ضغوطاً تخفّض الأسعار العالمية فتفقّر المزارعين في الاقتصادات النامية، ولا بد من حواجز لحماية القطاع الزراعي في تلك البلدان. أما منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية فتري في تحرير تجارة المنتجات الزراعية فرصة لتحسين الأمن الغذائي. غير أن ذلك يستدعي إصلاحات كبيرة في السياسات الزراعية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

جيم- الصحة الجيدة والرفاه (الهدف 3)

10- تزداد العولمة في تقديم خدمات الرعاية الصحية، كما يتبين من تزايد حركة العاملين والمستفيدين عبر الحدود. وبتحرير التجارة، يمكن للبلدان النامية التي لديها قدرة عريضة في الرعاية الصحية الطبيعية والتقليدية، أن تسوّق منتجاتها بفعالية أكبر إلى قاعدة أوسع من المستهلكين. ويتحسن النظام الصحي المحلي أيضاً في الاقتصادات النامية، ما يسهم في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة.

11- وحيث لا تتمتع جميع البلدان بميزة مطلقة أو نسبية أو مقارنة في تجارة الخدمات الصحية، فليس من سياسة واحدة تناسب الجميع. ويمكن أن يكون للتجارة بالخدمات الصحية آثار غير مباشرة إيجابية على عامة الشعب إذا ما كانت الخدمات الصحية والنظام الوطني للرعاية الصحية والبيئة التنظيمية والسياسات الحكومية في البلد تراعي الإنصاف في الوصول إلى الخدمات. والآثار السلبية للتجارة بخدمات الرعاية الصحية تُعزى إلى عوامل داخلية وليست نتيجة التجارة في حد ذاتها. وينبغي أن تنتظر البلدان النامية في اعتماد سياسات تجارية احترازية لا تميز ضد الفقراء، بل تضمن حسن التوقيت والفعالية من حيث الكلفة في تقديم الخدمات الصحية.

دال- التعليم الجيد (الهدف 4)

12- رأس المال البشري الماهر عامل رئيسي في التنمية الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، أظهرت الدراسات أن الافتقار إلى التعليم الجيد والنسبة الكبيرة للعمال الأجانب الذين لا يتمتعون بالمهارة في بلدان الخليج، مثل الإمارات العربية المتحدة، من العوائق الرئيسية للنمو الاقتصادي. فصّل مهارات القوة العاملة يسهم في التنويع الاقتصادي والتطور التكنولوجي، والتغيّر الهيكلي في تقسيم العمل. وفي العديد من البلدان النامية، قوّض ضعف التعليم تكوين رأس المال البشري الماهر، فأضعف التنمية الاقتصادية والنمو.

هاء- المساواة بين الجنسين (الهدف 5)

13- يمكن أن يحسّن تحرير التجارة الدولية من مشاركة المرأة في سوق العمل، بالقدر الذي يكثّف فيه البلد السياسات الصناعية والقدرات الإنتاجية الوطنية إزاء المنافسة الدولية. لكن الأدلة في البلدان النامية تشير إلى أن التجارة الدولية تولّد فرص عمل نظاميّة إنما كثيفة اليد العاملة ولا تتطلب سوى مهارات متدنّية، وقد شغلت المرأة معظمها في العقود الأخيرة. ويكثر الطلب على المرأة للعمل في الصناعات التصديرية بشكل خاص، لأنها لا تسعى وراء العمل النقابي، فتبقى قدرتها على المساومة محدودة نسبياً في شؤون الأجر وظروف العمل، التي غالباً ما لا تستوفي المعايير.

14- ولتأكيد استفادة المرأة بالكامل من فرص العمل الناتجة من تكامل التجارة الدولية، لا بد من سياسات مناسبة للتعليم والتدريب تضمن اكتسابها المهارات اللازمة، لا سيما في المهن غير التقليدية التي تستخدم التكنولوجيات المتقدمة. فبذلك تتمكن المرأة من التقدم على طول سلاسل القيمة في الصناعات التحويلية والخدمات، ما يسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين، وتحسين مستويات المعيشة للنساء.

واو- المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف 6)

15- يمكن أن يكون لتحرير التجارة أثر إيجابي على البيئة، إذا ما اعتمد البلد سياسات بيئية فعالة وإذا تمكن من تخصيص الموارد للبيئة عن طريق زيادة الكفاءة في تخصيص الموارد، وتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الرفاه العام. ولكن يرى البعض أنّ زيادة النمو الاقتصادي والاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي تؤدي في البلدان الفقيرة نسبياً إلى تدهور البيئة، إذ يتفاقم التلوث ويتسارع نضوب الموارد الطبيعية. ولا يمكن تخصيص الموارد لحفظ البيئة ومكافحة التلوث سوى في البلدان التي يرتفع فيها نصيب الفرد من الدخل. وينبغي على جميع الحكومات إيجاد توازن بين التجارة والبيئة وتقييم تكاليف سياسات الحد من التلوث وفوائدها.

زاي- الطاقة النظيفة بأسعار معقولة (الهدف 7)

16- تستأثر الطاقة بنسبة 13 في المائة من مجموع التجارة الدولية. وفي تجارة الطاقة الدولية، يشكل الغاز الطبيعي 14 في المائة، والنفط 11 في المائة، والفحم 4 في المائة. والطاقة لازمة لجميع عمليات الإنتاج.

17- ومع تزايد الطلب العالمي على الطاقة وتغيّر المناخ واستنفاد الوقود الأحفوري، من الضروري تحسين كفاءة استخدام الطاقة وزيادة استخدام مصادر الطاقة البديلة. ولتحقيق أفضل مستويات الاستدامة بأدنى كلفة وبأقل قدر ممكن من الانقطاع في إمدادات الطاقة، لا بد من أسعار للطاقة يمكن التنبؤ بها، وقواعد تجارية واضحة وإطار سياساتي وتنظيمي قوي. وتحتاج البلدان النامية إلى الدعم من خلال تدابير شاملة في التجارة الدولية.

حاء- العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8)

18- ينبغي أن تراعي السياسات التجارية الوطنية دور التجارة الدولية في تشجيع انتشار التكنولوجيا من خلال حركة رأس المال والموارد البشرية عبر الحدود. فحركة رأس المال المادي وغير المادي تولّد فرص عمل أفضل للمحرومين في البلدان النامية، الذين يعانون من ظروف عمل رديئة وأجور ضئيلة. وإذ تتيح التجارة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، فهي تمكن المنافسين وصانعي السياسات المحليين من إنفاذ حقوق العمل وحمايتها وتعزيز بيئة عمل آمنة، مسترشدين بظروف العمل لدى الشركاء التجاريين.

طاء- الصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف 9)

19- يعوق الافتقار إلى البنية التحتية استخدام التكنولوجيا والابتكار، وغالباً ما يضعف إمكانية الحصول على ما يلزم من رعاية صحية ومرافق صرف صحي وتعليم. ويمكن أن تستفيد البلدان النامية من التجارة لتطبيق المعايير العالمية وتعميم القواعد التي تكفل الاستدامة في إدارة الشركات لمشاريعها. فمن خلال التجارة، يمكن أن تعمل الشركات مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والقطاع العام لتطوير البنية التحتية المستدامة، وتشجيع الابتكار، وحماية البيئة في الاقتصادات النامية. ولذلك، ينبغي أن تركز البلدان النامية على إنشاء بُنى تحتية تسهل التجارة، فتسهم في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة.

ياء- الحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10)

20- للتجارة أثر مباشر وغير مباشر على المساواة أو انعدامها. ويحتمل أن يؤثر تعديل أسعار النواتج على مجموعة من العوامل وأسعار كل منها. ففي عالم يتسم بالهولمة، لم يعد تحديد الأسعار المحلية محصوراً بالمشاركين في الأسواق المحلية أو حتى الإقليمية. والزيادة في الأسعار العالمية تترجم مباشرة زيادة في الأسعار المحلية، وتحدد شروط التبادل التجاري المتغيرة الناتج الحقيقي والدخل. وللأسعار النسبية للسلع أثر كبير جداً على الأجور والهجرة، وبالتالي على رفاه الأسر المعيشية، ولا سيما تلك التي تعيش من دخل منخفض.

21- فلتحرير التجارة آثاراً قوية وراسخة على إعادة التوزيع. تترتب مثلاً على خفض متوسط التعريفات الجمركية من 40 في المائة إلى 10 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خسائر في الدخل الحقيقي بنسبة 35 في المائة يتكبدها أصحاب العمل في المناطق الحضرية، وبنسبة 41 في المائة يتكبدها المستفيدون من العوائد التجارية، ومكاسب بنسبة 20 في المائة يحققها المزارعون. وتقدر الأرباح الصافية الإجمالية للاقتصاد بنسبة 2.5 في المائة. ونظراً إلى قلة المكاسب الناتجة من زيادة الكفاءة مقارنة بآثارها الكبيرة، يبقى موضوع تحرير التجارة شائكاً بالنسبة إلى واضعي السياسات. فإصلاح السياسات التجارية سيؤدي إلى ربح بالنسبة إلى بعض الأسر المعيشية وخسارة بالنسبة إلى بعضها الآخر، أقله على المدى القصير، ويؤثر ذلك على الفقر وتوزيع الدخل. وفي هذا المجال، يمكن بكل بساطة تقبل الخسائر باعتبارها كلفة ضرورية لزيادة الكفاءة والقدرة على المنافسة في الاقتصاد. في حين يمكن رفض الإصلاحات التي تسبب الضرر لمجموعات محددة، ولا سيما الفقراء.

22- وباختصار، الفوائد العامة لزيادة التجارة الدولية معروفة على نطاق واسع، غير أنّ الآراء حول آثارها على التوزيع منقسمة. ولا بد من تقييم المسألة في كل بلد على حدة.

كاف- المدن والمجتمعات المستدامة (الهدف 11)

23- يمكن أن تسهم التجارة الدولية في بناء المدن المستدامة وتعزيز التنمية الريفية من خلال تشجيع الاستثمار في البنية التحتية (بما في ذلك النقل العام ومشاريع المياه والكهرباء، والإسكان، والطاقة المتجددة)، والخدمات الصحية والصرف الصحي والتعليم. ولجني الفوائد الكاملة للتجارة الدولية، لا بد من أن تعمل المؤسسات المحلية على نحو وثيق مع المؤسسات التجارية والمنظمات غير الحكومية لوضع سياسات عامة غير تمييزية تكون فعالة من حيث الكلفة وتنسجم بالكفاءة.

لام- الإجراءات المتعلقة بالمناخ (الهدف 13)

24- لا يزال أثر تحرير التجارة على تغيّر المناخ غير واضح. فقد ثبت أن لنمو الدخل أو الاقتصاد، المتأني نتيجة تحرير التجارة، ثلاثة آثار على كمية انبعاثات غاز الاحتباس الحراري الحالية من حيث الحجم والتكنولوجيا والتركيبية. ويلاحظ الأثر على الحجم عندما تؤدي الزيادة في النشاط الاقتصادي إلى زيادة الطلب على الإنتاج وبالتالي إلى زيادة كمية الانبعاثات. وكذلك يلاحظ الأثر على التكنولوجيا عندما تشجع الشركات على اعتماد عمليات إنتاج أنظف، ما يسهم في الحد من الانبعاثات. وفي الأثر على التركيبية، يشجع نمو الدخل على تفضيل السلع الأنظف وتهبط حصة السلع الكثيفة التلويث في الناتج. ويؤدي ذلك إلى انخفاض في الانبعاثات. ويعتبر البعض أن التجارة الحرة تزيد من مستويات الدخل، فتنتج أثراً في الحجم والتكنولوجيا يعوّض بعضها عن الآخر. ولذلك، فإن التأثير الصافي على تغيّر المناخ تحدده التركيبية.

25- وحددت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أثرين إضافيين لتحرير التجارة على البيئة هما: أثر المنتجات وأثر القواعد التنظيمية. فمن المنتجات ما تؤدي تجارتها إلى تحسين البيئة ومنها ما يلحق بها الضرر. الآثار الإيجابية للمنتجات قد تنتج من زيادة التجارة بالسلع المفيدة بيئياً، مثل الآلات التي توفر في الطاقة، والآثار السلبية من زيادة التجارة بالسلع الحساسة من الناحية البيئية، مثل النفايات الخطرة. أما القواعد التنظيمية والسياسات العامة لتحرير التجارة فقد تؤثر على القواعد التنظيمية والمعايير وغيرها من التدابير البيئية.

ثانياً- التجارة وأهداف التنمية المستدامة: استبيان الآراء

26- أجرت الإسكوا في حزيران/يونيو 2017 استبياناً لآراء كبار المسؤولين التجاريين في المنطقة العربية حول دور التجارة في تسهيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ألف- الأداء التجاري

27- رأى 60 في المائة من المجيبين على الاستبيان أن تحرير التجارة يتيح الفرص، وقال 37 في المائة منهم إنهم غير متأكدين، بينما رأى 4 في المائة منهم أن تحرير التجارة قد يهدد الاقتصادات المحلية.

28- لقد تغيّرت طبيعة التجارة الدولية كثيراً خلال العقود الأربعة الماضية، فتراجعت الهيمنة الغربية تدريجياً، وازداد اندماج المناطق النامية سريعاً في سلاسل القيمة العالمية التي تشكل نحو 60 في المائة من التجارة الدولية. ويتحرك مركز الثقل في التجارة الدولية سريعاً صوب الجنوب، غير أن بلدان المنطقة العربية لم تتمكن من الاستفادة من إمكانيات التجارة الدولية في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. وعامة ما تحلّ البلدان العربية في مراتب متأخرة في تصنيف البنك الدولي لممارسة الأعمال. وترتيبها مماثل في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية، باستثناء الإمارات العربية المتحدة.

29- وتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية كثيراً بعد انتفاضات عام 2011 ولا يزال الانتعاش بطيئاً منذ ذلك الحين. وتأثرت المنطقة بأسرها بضعف الطلب الخارجي، لا سيما من أوروبا. وحافظت بلدان مجلس التعاون الخليجي على برامج ضخمة من الإنفاق العام لدعم الطلب المحلي والنمو، رغم تقلص إنتاج النفط في الربع الأخير من عام 2012 بهدف تحسين أسعار النفط.

30- وقد فوتت المنطقة العربية الكثير من فرص التكامل التجاري العالمي، وذلك لأسباب مختلفة منها القيود التي تفرضها أنظمتها وسياساتها التجارية، بما في ذلك التعريفات المعقدة والمرتفعة، وهي العائق الأكبر الذي تضعه السياسة العامة أمام التجارة البينية العربية، إضافة إلى ارتفاع التكاليف اللوجستية والنقص في المهارات. وأداء المنطقة ضعيف عموماً في التجارة. أما ارتفاع معدلات التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي أو الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات أعلى من المتوسط العالمي منذ منتصف التسعينات على الأقل، فهو يعود بشكل كبير إلى الصادرات النفطية. وإذا ما استثنى النفط، تقف التجارة في المنطقة (الصادرات والواردات) عند المتوسط العالمي تقريباً، في حين تنخفض الصادرات وحدها دون المتوسط. والواقع أن الصادرات إلى خارج المنطقة تقتصر على ثلث إمكاناتها (مجموع الصادرات، والصادرات غير الطبيعية، والصادرات غير النفطية).

باء- التجارة كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

31- عبّر المجيبون على الاستبيان عن تفاؤلهم إزاء فوائد التجارة، فاعتبر 70 في المائة منهم أنّ أثر التجارة كبير على التنمية المستدامة، و88 في المائة أن التجارة تعزز النمو الاقتصادي، و73 في المائة أنها تشجع انتشار التكنولوجيا. وعلى نحو أكثر تحديداً، اعتبر 94 في المائة أنّه يمكن استخدام الأرباح التي تولدها التجارة لتعزيز التنمية المستدامة. ورأى 73 في المائة أن التجارة تولّد فرص عمل، و70 في المائة أنها تعزّز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. غير أنّ 17 في المائة فقط اعتبروا أنّ التجارة تسهم في حماية البيئة.

32- ومن جهة أخرى، أعرب المجيبون عن قلقهم إزاء الأثر السلبي للتجارة، واعتبر نصفهم أن التجارة تؤدي إلى تآكل حقوق العمل وظروف العمل وأبدى 63 في المائة قناعة بأنّه يمكن للتجارة أن تقضي على الصناعات المحلية الصغيرة بسبب المنافسة الأجنبية.

33- واقتصرت نسبة المطلعين جيّداً على أهداف التنمية المستدامة على 16 في المائة، في حين أعلن 27 في المائة أنهم ليسوا على علم بها إطلاقاً. غير أنّ 53 في المائة من المجيبين يعتقدون أنه يمكن أن تسهم التجارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من الناحية المالية و/أو غير المالية، في تحقيق الأهداف. واعتبر 30 في المائة أنه يمكن أن يكون للتجارة أثر غير مباشر على أهداف التنمية المستدامة، وأكد 17 في المائة أن التجارة وسيلة أساسية لتمويل التنفيذ.

34- وتتضمن بعض أهداف التنمية المستدامة عناصر متصلة تحديداً بالتجارة، لكن في العموم تعتبر التجارة وسيلة شاملة لتنفيذ الغايات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في جميع الأهداف. ولتحقيق هذه الإمكانيات، ينبغي أن تجمع بين التجارة والسياسات علاقة تآزر ولا تفرق بينهما مقاصد متعارضة. بل يجب أن تكون التجارة جزءاً من إطار متماسك للسياسة العامة من أجل التنمية المستدامة.

35- وتعتمد استراتيجيات التصدير في بلد ما على الطلب العالمي لمنتجاته. ومن أهم الأسباب الخارجية للهشاشة، تغيير الأسعار في الأسواق الدولية، ولا سيما أسعار السلع الأساسية كالنفط. وفي أعقاب الأزمة المالية في عام 2008، شهد العالم هبوطاً في الطلب على المنتجات المصنعة في البلدان النامية وفي أسعارها. ويفسر ذلك التوجه الواضح في السياسات العامة إلى تعزيز الطلب المحلي باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

36- ومن المبادرات المرتبطة بالتجارة التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إصلاح برامج دعم الزراعة ومصادر الأسماك والوقود الأحفوري، وتحسين أداء أسواق أسعار المنتجات الزراعية والسلع

الأساسية، وتسهيل وصول صغار المزارعين والصيادين في الاقتصادات النامية إلى الأسواق. وتؤكد الغاية 12-جيم من أهداف التنمية المستدامة على ضرورة ترشيد إعانات الوقود الأحفوري التي لا تتسم بالكفاءة وخفضها تدريجياً وصولاً إلى إنهائها. ويتناول اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات والتدابير التعويضية إلغاء الإعانات الزراعية التمييزية.

37- والتجارة وسيلة هامة لنشر التكنولوجيات الصديقة للبيئة. ففي مجال الأدوية مثلاً، لاتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية دور رئيسي في حفظ التوازن بين حقوق الملكية الفكرية والاحتياجات الطبية وتحديات التأمين الصحي التي يواجهها سكان البلدان النامية.

38- كما يمكن أن تسهم التجارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التنوع الاقتصادي والروابط مع سلاسل القيمة العالمية، لا سيما بالنسبة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولكن قياس آثار سلاسل القيمة العالمية مهمة شاقة في الاقتصادات النامية. ومحاربة الاستخراج غير القانوني للموارد الطبيعية واستغلالها مجال آخر يمكن أن ترتبط فيه التجارة بأهداف التنمية المستدامة، وإن كان هذا المجال خارج النظم التقليدية للتجارة.

39- وتدعو الغاية 10 المتصلة بالهدف 17 صراحة إلى "إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة". وتشمل مجالات التركيز تحسين قدرة البلدان النامية على التصدير، وفرص وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق.

40- وقد كانت التعريفات الجمركية على الواردات والصادرات ورسوم الترخيص من مصادر التمويل الرئيسية بالنسبة لحكومات البلدان النامية، ولكن انخفضت الضرائب على التجارة الدولية كثيراً في العقد الماضي في جميع أنحاء المنطقة العربية. وفي بعض البلدان العربية، كانت صادرات النفط مصدراً رئيسياً لتمويل مشاريع القطاع العام. ويمكن أن تولد التجارة التمويل أيضاً من خلال الاستثمار، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر.

41- ولا يخلو اعتماد التجارة الحرة من تكاليف الفرص الضائعة، التي ينبغي لواضعي السياسات تقييمها. فقد اعترى البلدان المتقدمة مثلاً القلق إزاء الاستعانة بأنواع معينة من العمالة في البلدان النامية. ويبدو أن التجارة تميز لصالح العمال أصحاب المهارات، ما يؤدي إلى عدم مساواة في الأجور في الطبقة العاملة في الاقتصادات النامية. ويمكن للمنافسة الأجنبية التي تتمتع بوفورات الحجم أن تهدد المنتجين المحليين بواردات رخيصة. وقد يستفيد المستهلك في الأجل القصير، ولكن الضرر الذي يلحق بالمنتجين المحليين قد يسبب ارتفاعاً في معدلات البطالة. ولا ينبغي المخاطرة بالاستدامة البيئية توجهاً لتكثيف الإنتاج واستخراج الموارد.

جيم- تحديات التجارة

42- التجارة، سواء اعتبرت وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أم لا، لا تخلو من العقبات. وفي البلدان النامية عوامل كثيرة تعوق التجارة منها ضعف البنى التحتية، والمسافة بين الشركاء التجاريين، وارتفاع تكاليف المعاملات والنقل، والحواجز الجمركية وغير الجمركية، والنزعة الحمائية.

43- وسئل المجيبون على الاستبيان عن رأيهم بالنزعة الحمائية في البيئة العالمية الجديدة، فاعتبر 64 في المائة منهم أنها يمكن أن تُضعف إمكانية دعم التجارة للتنمية المستدامة، بينما شعر 30 في المائة أن التطورات الأخيرة التي تنبئ بتصاعد النزعة الحمائية سيبقى أثرها ضئيلاً على التجارة الدولية. واعتبر 40 في المائة أن الاتفاقات الثنائية الإقليمية الكبرى تزداد أهمية، في حين أكد 40 في المائة أن الاتفاقات التجارية العالمية المتعددة

الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية ستحافظ على أهميتها وتستمر في التطور. والمثير للاهتمام أن 20 في المائة اعتبروا أن الجهود الرامية إلى زيادة تحرير التجارة ستتضاءل في وجه تصاعد النزعة الحمائية.

44- فانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من شراكة المحيط الهادئ وقرارها إعادة التفاوض على اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والحديث عن بناء جدار على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، جميعها تغذي فكرة العودة إلى الحمائية. وتندرج في الاتجاه نفسه تطورات مثل التشدد في قوانين الهجرة في أستراليا وكندا والولايات المتحدة، وقرار المملكة المتحدة الانسحاب من الاتحاد الأوروبي.

45- وفكرة الحمائية تتناقض كلياً مع روح أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 17، وتطرح تحدياً خطيراً أمام التجارة المتعددة الأطراف. فتراجع تعددية الأطراف يعني إضعاف منظمة التجارة العالمية. ويمكن أن يؤثر التحول إلى النزعة الثنائية والتجارة الإقليمية سلباً على نمو الاقتصادات المعزولة، ويحول دون إمكانية التنبؤ في النظام التجاري العالمي. ويتعارض الانتقال من التجارة القائمة على القواعد إلى التجارة القائمة على الصفقات مع فكرة الاستدامة العالمية. فإقصاء الاقتصادات النامية من التجارة الدولية قد يقوّض التوازن في النمو الاقتصادي العالمي ويعوق نمو الاقتصادات المتقدمة. كما تؤدي التجارة بين الاقتصادات الكبيرة وإهمال الاقتصادات الأصغر إلى تفكك التكامل العالمي ونشوء النزاعات.

ثالثاً- الخلاصة

46- لا تتوقف آثار التجارة على خلق فرص العمل وتوليد الإيرادات. وإذا ما اعتمدت السياسات الصحيحة، يمكن أن يكون للتجارة أثر إيجابي على جميع قطاعات الاقتصاد، وبالتالي على العديد من مجالات المجتمع. وينبغي أن تضع البلدان وتنفذ سياسات تشجع التجارة، فتحفز الاستثمار في القطاعات والخدمات الأساسية، وتحقق مكاسب في الكفاءة في تقديم الخدمات، وتزيد من فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

47- ولا بد من خطة تجارية عالمية تمكّن البلدان النامية من جني فوائد النظم التجارية الأكثر انفتاحاً، وتشجعها على مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، بما يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية الخاصة بها وأهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تشمل الخطة السعي إلى منع التوجّه إلى الحمائية والرجوع عن تحرير التجارة، وهو توجه قد يخلف عواقب وخيمة على التنمية في العالم.

48- وقد يكون لانتشار الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية أثرٌ يضرّ بالتنمية في العالم، ويعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فبالخروج عن النظام المتعدد الأطراف، قد تحول مثل هذه الاتفاقات دون مشاركة البلدان النامية مشاركة فعالة ومتساوية في التجارة الدولية.

49- وتعتزم الإسكوا وضع إطار مفاهيمي يربط بين الصكوك التجارية لمساعدة البلدان العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسينتج من الإطار الجديد سيناريوهات متعددة لتقييم أثر الإصلاحات التجارية في بعض البلدان العربية. ويمكن أن يتناول التحليل أيضاً السياسات التي ينبغي تنفيذها لتغطية تكاليف التكيف التي قد تنشأ في مجالات مثل سوق العمل، والبيئة، والشؤون المالية العامة، وسبل تمويل هذه السياسات من دون إلحاق الضرر بالاقتصاد ككل. والهدف النهائي من هذا الإطار هو مساعدة البلدان على تعميم السياسات التجارية المتوازنة، المصممة لتحقيق الحد الأقصى من منافع التجارة والتخفيف من أثارها السلبية المحتملة، في استراتيجياتها للتنمية المستدامة.